



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الحادي والأربعون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الانترنت)، ١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣
البند ٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا النظامية: تقارير عن أعمال الهيئات الفرعية التابعة للجنة
الاقتصادية لأفريقيا

تقرير مرحلي عن عمل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

أولا - مقدمة

- ١- يقدّم هذا التقرير المرحلي إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفقا للممارسات الحالية واستجابة لطلبها الحصول على تحديثات منتظمة عن العمل الذي يقوم به المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.^(١) ويتضمن التقرير موجزا عن عمل المعهد بين نيسان/أبريل ٢٠٢٢ ومارس ٢٠٢٣، ويسلط الضوء على النتائج الرئيسية التي حققتها، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ برامج التدريبية وأنشطته في مجال إنتاج المعارف ونشرها، وآخر التطورات المتصلة بموارده البشرية والمالية والشراكات التي أقامها. ويختتم التقرير بموجز عن التوقعات لعام ٢٠٢٣.
- ٢- وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتغير المناخ والنزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا في التأثير بشدة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

E/ECA/COE/41/1*

^(١) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط مؤسسة أفريقية أنشأتها الجمعية العامة لكي تضطلع أساسا بمرافقة البلدان الأفريقية ودعمها في سعيها إلى بناء قدراتها من الموارد البشرية باعتبار ذلك شرطا لا غنى عنه للحفاظ على استقلالها والنهوض بتنميتها الاقتصادية الاجتماعية. وتتمحور أنشطة المعهد الرئيسية المستمدة من ولايته حول مجموعة من برامج تنمية القدرات والتدريب، فضلا عن طائفة من المبادرات المتعلقة ببحوث السياسات العامة والحوارات. ويقدم المعهد أيضا خدمات استشارية إلى الحكومات والمؤسسات العامة بناءً على طلبها ويعمل بمثابة منتدى لاستكشاف تفكير بديل بشأن التنمية في أفريقيا.



للدول الأفريقية. ولدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز قدرتها على الصمود، واصل المعهد تقديم دورات تدريبية مبتكرة على الإنترنت بشأن التنمية القطاعية والوطنية والإقليمية والتخطيط المتوسط إلى الطويل الأجل.

٣- وكما هو مبين في الشكل الأول، نظم المعهد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٥٤ نشاطا تدريبيا باللغات الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية، عزز من خلالها قدرات ٣٠٥٣ من المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة (بمن فيهم ٨٦١ امرأة) من ٤٥ بلدا في مجالات (أ) تنمية الاقتصاد الكلي وتخطيطه؛ (ب) التكامل الإقليمي؛ (ج) التنمية الاجتماعية؛ (د) الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. وتم التركيز بشكل خاص على احتياجات النساء والشباب واهتماماتهم. كما استأنف المعهد تدريجيا الاضطلاع بأنشطته حضوريا. وأدى ٦٩ في المائة من إجمالي الموظفين الذين تلقوا التدريب بشهادات أثبتت بالدليل القاطع أنهم استخدموا المعارف والمهارات والأدوات التي اكتسبوها بفضل التدريب الذي قدمه المعهد للتأثير على السياسة الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم.

٤- وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار وظيفة المعهد كمركز للتفكير، شارك ٧٣٧ خبيرا، في ثمانية أنشطة بحثية تحليلية لتعزيز قدراتهم في مجال صياغة السياسات العامة. وشملت هذه الأنشطة ثلاث حلقات دراسية بشأن تآكل السواحل والهجرة وبشأن التعافي الاجتماعي والاقتصادي بعد كوفيد-١٩، وأربعة حوارات رفيعة المستوى بشأن السياسات ركزت على وضع الشباب والنساء، والتمويل الابتكاري والشامل لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتنمية والاقتصاد الكلي. وعلاوة على ذلك، عرض المعهد، في اجتماع لفريق من الخبراء، النتائج الأولية لثماني دراسات حالات إفرادية قطرية بشأن إدارة الديون والسياسات المالية.

٥- وتتمتع أفريقيا، بفضل العدد الهائل من سكانها من النساء والشباب، بفرصة هائلة للتحوّل الاجتماعي الاقتصادي. ولذلك من الأهمية بمكان تسخير إمكاناتها من خلال تزويد نساءها وشبابها بالمعارف والمهارات والأفكار اللازمة لاستغلال الفرص الاقتصادية لتعافي البلدان وتحولها الهيكلي. ولدعم تحقيق هذا الهدف، نظم المعهد ١٠ دورات، وحوارين رفيعي المستوى بشأن السياسات، وحلقة دراسية واحدة عن التنمية. وحضر تلك الفعاليات ١٤٩٠ من النساء والشباب، في مجالات نمو الاقتصاد الكلي، وإدارة الديون، وتغير المناخ، والإدماج الاجتماعي، ونوع الجنس والتجارة، وتمكين المرأة.

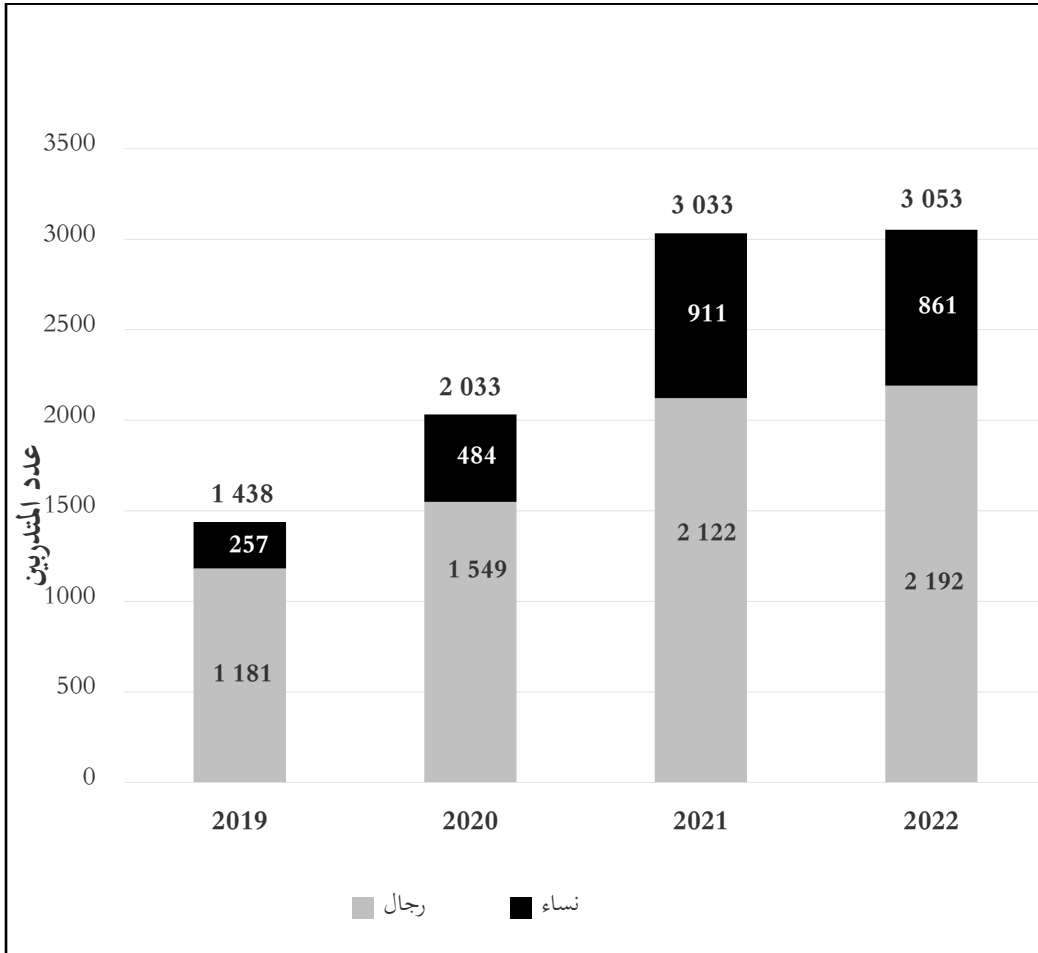
٦- وعلى وجه التحديد، وسع المعهد شبكة الاقتصاديين الشباب التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا من ٧٥٩ إلى ٩٨٨ طالبا في ٨٩ جامعة في ٢٩ بلدا. وشارك ما مجموعه ٥٠٥ من الاقتصاديين الشباب (من بينهم ٤٢ امرأة) في دورات تدريبية بشأن نمذجة التوازن العام. وتمشيا مع موضوع الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهو "تمويل انتعاش أفريقيا: فتح آفاق جديدة"، شارك ٢٨٧ طالبا في حوار رفيع المستوى بشأن السياسات بعنوان "نحو نمو بنسبة ١٠ في المائة" لاستعراض نتائج البحوث المتعلقة

بالسياسات والتدخلات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق معدلات نمو تبلغ ١٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ٣٠٧ من الخبراء الشباب تدريباً على الاستفادة من التحول الرقمي لتسريع ريادة الأعمال الزراعية، والتفاوض على طرق لمكافحة وتخفيف آثار تغير المناخ، وتوظيف الشباب.

٧- ولتعزيز قدرة الدول الأعضاء على الاستجابة للصدمات الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار الناجمة عن الاستجابة العالمية للجائحة وتغير المناخ والصراع الدائر بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، أطلق المعهد سلسلة من أنشطة تنمية القدرات تتناول تعميم إدارة المخاطر في التخطيط الإنمائي. وكان الهدف من هذه الأنشطة هو تزويد صانعي القرارات بالمهارات والأدوات التي يحتاجون إليها لفهم الطبيعة المترابطة للمخاطر في عالم تحكمه العولمة، وإجراء تقييمات للمخاطر وتحليلها، وتنفيذ تدابير فعالة لإدارة المخاطر.

الشكل الأول:

تطور عدد المتدربين بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٢



ثانياً- دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها" من خلال التدريب والبحوث

ألف-التدريب

٨- واصل المعهد تقديم دورات دراسية على الإنترنت لتعزيز قدرة المسؤولين على صياغة سياسات قادرة على الصمود، وتنفيذها، ورصدها وتقييمها من أجل البناء للمستقبل بشكل أفضل. وقد تم إيلاء اهتمام خاص لاستراتيجيات التخفيف من تأثير كوفيد-١٩ وتغير المناخ والصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، والدفع بخطى التقدم نحو التنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٩- وبالإضافة إلى دوراته التدريبية على الإنترنت، يدمج المعهد أيضاً الدورات التدريبية في الموقع في البرامج التي تتطلب نشاطاً عملياً. وتمشيا مع الخطة الاستراتيجية للمعهد للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ وخطة عمله السنوية، عقد ٥٤ دورة تدريبية عبر الإنترنت، حضرها ٣٠٥٣ فرداً (من بينهم ٨٦١ امرأة) من ٤٥ بلداً، لتعزيز مهارات المشاركين في مجال التخطيط الإنمائي وفي صياغة وإدارة سياسات القطاع العام لتعزيز التحول الهيكلي والتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعميم عناصر إدارة المخاطر في أنشطة التدريب لتزويد صانعي القرارات بالمهارات والأدوات التي يحتاجون إليها لفهم الطبيعة المترابطة للمخاطر في عالم تحكمه العولمة، وإجراء تقييمات للمخاطر وتحليلها، وتنفيذ استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر. وتكمن أهمية الدورات الدراسية المتعلقة بإدارة المخاطر في أنها تعزز قدرة صانعي القرار على صياغة استجابات اقتصادية للصدمات العالمية، بما في ذلك تلك الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ وتغير المناخ والصراع المستمر بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وبالتالي دعم جهود التعافي والاستفادة من فرص التنمية.

١٠- وركزت الدورات المقدمة في عام ٢٠٢٢ على مجالات مواضيعية تشمل تمكين النساء والشباب، وتغير المناخ، والفرص والتحديات الناشئة عن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وآليات التمويل الابتكارية لدعم تعافي القارة، وإدارة الموارد الطبيعية، ومندجة الاقتصاد الكلي وإدارة المخاطر.

١١- وواصل المعهد التركيز على أهمية تمكين المرأة والشباب في دعم تعافي البلدان وتحولها الهيكلي. وفي هذا الصدد، تلقى ٤٣٨ ١ من المسؤولين الحكوميين والخبراء الشباب والطلاب (من بينهم ٤١٥ امرأة) تدريباً على تصميم السياسات المراعية للمنظور الجنساني والاستراتيجيات المرنة في حقبة ما بعد كوفيد-١٩ بهدف الاستفادة من الفرص الناشئة عن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن هذا المنطلق، عُقدت ثماني دورات ثنائية اللغة و ٤ حوارات رفيعة المستوى بشأن السياسات.

١٢- وانصبَّ تركيز المعهد أيضا على أهمية تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتُفذت عدة مبادرات لهذا الغرض، بما في ذلك دورة تدريبية على الإنترنت شهدت حضورا جيدا بشأن دور البرلمانين وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاق، حضرها ٤٢٨ برلمانيا وخبيرا في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من بينهم ٦٢ امرأة. وبدعم من الحكومة الإيطالية، أطلق المعهد أيضا برنامجا تدريبيا مدته سنتان بشأن ضمان كفاءة المنطقة بهدف تعزيز التجارة البينية الأفريقية. وثمة هدف آخر للبرنامج التدريبي تمثل في زيادة حصة التجارة العالمية لثمانية بلدان أفريقية رئيسية، هي أنغولا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وغانا وكوت ديفوار وكينيا وموزامبيق، من خلال تعزيز الترتيبات التجارية الشاملة والمستدامة والمواتية للتنمية ودعم برامج بناء القدرات.

١٣- وفي مسعى لتقديم الدعم في مجال بناء القدرات للدول الأفريقية لتعزيز جهودها الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ولتعزيز مشاركتها في المفاوضات المناخية المتعددة الأطراف، استحدث المعهد عددا من الأدوات والبرامج التدريبية، بما في ذلك:

(أ) مجموعة أدوات لتقييم الاقتصاد الأزرق، وضعت لتوجيه عملية جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالقيمة الاجتماعية والاقتصادية للمحيطات والبحار والسواحل وتحسين عملية صنع القرار من قبل مخططي التنمية؛

(ب) برنامج تدريبي عن أهمية إيجاد مرفق استثماري أفريقي قادر على الصمود في وجه تغير المناخ، يجري وضعه لتعزيز قدرة المؤسسات الأفريقية، بما في ذلك الحكومات الوطنية، ومنظمات أحواض الأنهار، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومجمعات الطاقة، والقطاع الخاص على تخطيط وتصميم وتنفيذ مشاريع استثمارية في قطاعات مختارة من أجل زيادة قدرتها على التكيف مع تقلبات المناخ وتغييره، وضمان استمرار تقديم الخدمات وعوائد الاستثمار.

(ج) دورة عن مفاوضات تغير المناخ للمفاوضين الأفريقيين الشباب، مصممة لتزويد شباب القارة بالمهارات التي يحتاجون إليها للمشاركة في المفاوضات المنعقدة في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال تغير المناخ لصياغة خطط عمل عملية وابتكارية في بلدانهم.

(د) حلقة عمل عن قضايا المياه (حلقة عمل داكار لعام ٢٠٢٢ بشأن تحديات المياه) زودت الصحفيين من بلدان غرب إفريقيا بالمعارف الخاصة بسياسات المياه وإدارتها ومتابعة القرارات المعتمدة في المنتدى العالمي التاسع للمياه. كما تلقى الصحفيون تدريباً على كيفية الإبلاغ عن القضايا المتعلقة بإدارة المياه والنفايات في ضوء ندرة الموارد الناجمة عن تغير المناخ.

١٤ - كما قدم المعهد الدورات التدريبية التالية المصممة حسب الطلب:

(أ) دورة تدريبية لممثلي حكومة السنغال بشأن النوع الاجتماعي وتوظيف الشباب والإدماج الاجتماعي لتزويد المسؤولين وصناع القرار من المستويين المتوسط والعالي بالمهارات والأدوات التي يحتاجون إليها لتعزيز الجهود الرامية إلى تنمية منظور الجنسانية والشباب، ووضع سياسات تستند إلى الاعتبارات الجنسانية، والنهوض بتمكين الشباب وتوظيفهم وإدماجهم اجتماعياً.

(ب) دورة تدريبية لحكومة غامبيا عن إدارة المخاطر قام المشاركون خلالها باستكشاف ورصد المخاطر التي يجري تجاهلها بشكل متكرر باستخدام تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار. وزودت الدورة المسؤولين الحكوميين وواضعي خطط التنمية وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص بالمهارات اللازمة لتعميم المخاطر وإدارتها في عمليات التخطيط الاستراتيجي.

١٥ - وفي إطار استراتيجية المعهد في مجال الرصد والتقييم، أجرى دراسة استقصائية لتقييم مدى تأثير المهارات والأدوات التي اكتسبها المشاركون في الدورات على تصميم السياسات والتخطيط الإنمائي في أنشطتهم اليومية. وفي سنة ٢٠٢٢ قدم ٧٥ في المائة منهم أدلة ملموسة تفيد بأنهم استخدموا المعارف والمهارات والأدوات التي اكتسبوها من خلال التدريب الذي قدمه المعهد للتأثير على السياسة الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم.

باء- برنامج درجة الماجستير

١٦ - يجري حالياً استعراض التعاون مع جامعة جوهانسبرغ بشأن برنامج ماجستير في السياسة الصناعية الذي يستغرق ١٨ شهراً، وبدأ منذ أكثر من خمس سنوات. ومن المتوقع أن تبدأ مرحلة جديدة من البرنامج على أساس الدروس المستفادة خلال السنوات الخمس الماضية.

جيم - البحوث

١٧ - تستكمل البحوث المتعددة التخصصات التي يجريها المعهد برنامجه التدريبي. وتوفر هذه البحوث التوجيه الاستراتيجي للمعهد في تصميم دوراته كما أنها تُستخدم في ضمان تحديث محتويات الدورات وتكييفها وفقاً للتغيرات في بيئة التشغيل

١٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، نظم المعهد الأنشطة البحثية المذكورة أدناه، التي حضرها ٧٣٧ مشاركاً، بهدف تعزيز الصلة بين البحوث الإنمائية والعمل السياسي، إلى جانب توفير إطار للنقاش والتفكير الابتكاري:

(أ) في أيار/مايو ٢٠٢٢، تم تنظيم حوار سياسياتي رفيع المستوى حضره ٢٠٠ مشارك، منهم ١٣٠ شاركوا عبر الإنترنت، بالاشتراك مع المكتب دون الإقليمي لغرب إفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا وحكومة السنغال تحت شعار ”التمويل الابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل تعافٍ قادر على الصمود في أفريقيا: منظور الجنسانية والشباب“. وكان الهدف من الحوار السياساتي تسليط الضوء على بعض الحلول الابتكارية للتعافي القادر على الصمود والآليات المناسبة لتيسير الحصول على التمويل وفي الوقت نفسه تعزيز إدراج منظور الجنسانية والشباب. وإتاحة الفرصة للمشاركين لمناقشة حلول وآليات التعافي المبتكرة والقادرة على الصمود والشاملة للجميع لتعزيز ريادة الأعمال التي تقودها النساء والشباب.

(ب) وفي أيار/مايو ٢٠٢٢، تم تنظيم حوار سياسي رفيع المستوى خلال الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا بعنوان ”تمويل التنمية الأفريقية من خلال آليات مستدامة وابتكارية: الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والعملات المشفرة، والتحويلات، واستثمارات المغتربين“ بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية وحكومة السنغال حضرها ٢١ شخصا منهم ٢١ شاركوا عبر الإنترنت، بهدف تحسين معارف المشاركين بشأن هذه الآليات واستكشاف طرق ابتكارية لتسخير الإمكانيات التي يتيحها تمويل التنمية من خلال مناقشة اتجاهات تمويل التنمية المستدامة والتحديات والفرص التي تتيحها، وسبل استخدام مؤشر الأداء المستدام لتقييم الأبعاد البيئية والاجتماعية والإدارية لمساهمة الشركات في التنمية المستدامة ورضا أصحاب المصلحة. وتعلم المشاركون السبل التي تسمح، باستخدام المؤشر، باستخلاص الاستنتاجات الخاصة بأي شركة بعينها أو بلد بعينه. وأتاح الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات، الذي حضره ٨١ مشاركا، من بينهم ٢١ مشاركا عبر الإنترنت، فرصة للمشاركين لتبادل خبراتهم وصياغة توصيات رئيسية فيما يتعلق بتهيئة بيئة سياساتية وتنظيمية مواتية.

(ج) وفي أيار/مايو ٢٠٢٢، عقد حوار سياسياتي رفيع المستوى، حضره ٢٨٧ مشاركا منهم ١٨٣ شاركوا عبر الإنترنت، بعنوان ”نحو نمو بنسبة ١٠ في المائة“ لتسليط الضوء على العوامل المساعدة التي ينبغي تفعيلها لضمان شمولية واستدامة النمو ولاستعراض نتائج البحوث التي أجرتها شبكة الاقتصاديين الشباب بشأن السياسات والتدخلات الاقتصادية لتعبئة الموارد المالية وتحقيق معدلات نمو تبلغ ١٠ في المائة.

(د) وفي أيار/مايو ٢٠٢٢، وفي إطار متابعة مشروع بحثي قام به المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط ومبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا، عُقد اجتماع لفريق خبراء تحت شعار ”الديون والضرائب وتمويل التنمية: الاستجابات الفورية لحالات الطوارئ العالمية“ حضره ٥٩ خبيرا وممثلا عن مصارف التنمية الإقليمية من بنن، والسنغال، وسيراليون، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، منهم ٤٠ شاركوا عبر الإنترنت بهدف عرض النتائج الأولية لثمانى دراسات حالات فردية فُطرية والموجز

التنفيذي لدليل جديد عن إدارة الديون والضرائب وتمويل التنمية، ومناقشة المواضيع ذات الصلة بما في ذلك بشأن تعبئة الموارد المحلية، والتدابير المالية، والحاجة إلى إعادة هيكلة الاقتصادات في أعقاب حالات الطوارئ العالمية.

(هـ) وفي حزيران/يونيه ٢٠٢٢، نظّم المعهد، بالتعاون مع خبراء تغير المناخ من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية من أجل التنمية، ووزارة البيئة والتنمية المستدامة في السنغال، ومركز الخدمات العلمية لغرب أفريقيا بشأن تغير المناخ وتكييف استخدام الأراضي لهذا الغرض، حلقة دراسية إنمائية بعنوان "تغير المناخ: تآكل السواحل والهجرة البيئية"، حضرها ١٠٠ مشارك، وتضمنت عرض فيلم وثائقي قصير ومناقشة بشأن آثار تآكل السواحل، بهدف إتاحة منبر للمشاركين لتحليل تأثير تآكل السواحل على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية، وتقييم قضية الهجرة البيئية وتأثيرها على البطالة والقوى العاملة النشطة، واقتراح تدابير للتكيف مع تغير المناخ لمعالجة تآكل السواحل. وقدمت أمثلة على تدابير التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية التي يمكن أن تيسر تحقيق الهدفين ١٣ و١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

(و) وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، نُظمت حلقة دراسية حضرها عشرة باحثين بشأن برنامج الزمالات الخاص باللجنة الاقتصادية لأفريقيا - المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط لاستعراض الورقات التي نشرها الباحثون المشاركون في البرنامج وتقييم النتائج الأولية لمشاريع البحوث المعنونة "تغير المناخ: تآكل السواحل والهجرة البيئية في غرب وشرق أفريقيا" و"أساليب تمويل التنمية المستدامة في غرب أفريقيا: المستوى العام للفعالية في سياق جائحة كوفيد-١٩". وأتاحت الحلقة الدراسية فرصة للمشاركين لمناقشة وتحليل النتائج الأولية للبحوث مع مدير شعبة التدريب والبحوث التابعة للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، وأعدّتهم للحوارات السياساتية المقبلة التي تشرف عليها شعبة التخطيط الاستراتيجي والإشراف والنتائج في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتي ستعرض فيها نتائج البحوث على جمهور أوسع.

(ز) وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، عُقدت دورة مصممة خصيصا لمدة أسبوع واحد بشأن قابلية توظيف الشباب وتنمية مهارات المسؤولين السنغاليين العاملين في وزارة المالية ووزارة الشباب وريادة الأعمال والتوظيف، بحضور ممثلين عن الوكالات التي تدعم مبادرات ريادة أعمال الشباب والنساء، ومعاهد التعليم والتدريب التقني والمهني، ووكالات التنمية الزراعية، والمجتمع المدني. وكان الهدف من الدورة التدريبية تحديدا هو دعم الجهود التي يبذلها صانعو القرارات لوضع سياسات فعالة لتنمية منظور الجنسانية والشباب.

(ح) وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، عقد المعهد حوارا سياساتيا بشأن فرص توظيف الشباب ومهاراتهم. وعُقد الحوار، الذي حضره المشاركون في الدورة المذكورة أعلاه عن الموضوع نفسه، لتيسير تبادل أفضل الممارسات في مبادرات تشغيل الشباب في

السنغال والمناقشات المتعلقة بصياغة استراتيجية موحدة لتعزيز مهارات الشباب وفرص عملهم.

دال- الزمالات

١٩- واصل المعهد إسهامه في جهود بناء القدرات التي تبذلها الدول الأعضاء وفي تشجيع وتعزيز تبادل المعارف والتعلم المتبادل فيما بين البلدان الأفريقية، الأمر الذي مكَّنه من توطيد شراكاته مع مختلف شُعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤسسات التخطيط، وإدارات الوزارات التنفيذية، والمنظمات الدولية، والجامعات، ومراكز البحوث.

٢٠- ففي أوائل عام ٢٠٢٢، التحق اثنان من زملاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط:

(أ) أجرى الزميل الأول، من نيجيريا، بحثاً عن تغير المناخ وتأكل السواحل والهجرة البيئية في شرق أفريقيا وغربها. وقدمت الورقة البحثية النهائية في حلقة دراسية عن التنمية بشأن تأكل السواحل والهجرة القسرية.

(ب) وأجرى الزميل الثاني، من الكاميرون، بحثاً عن تأثير كوفيد-١٩ على تمويل التنمية في غرب أفريقيا. وقدمت نتائج البحث إلى اجتماع للحوار السياساتي والبرامج في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(ج) قام الزميلان بتأليف موجزين للسياسات، تضمن الأول توصيات بشأن تغير المناخ وتأكل السواحل، في حين اشتمل الثاني على توصيات بشأن التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية.

هاء- تعميم المنظور الجنساني

٢١- في الفترة المشمولة بالتقرير، حرص المعهد باستمرار على إدراج البُعد الجنساني في مناهج التدريب ذات الصلة وفي الوحدات الدراسية التي تتناول القضايا الجنسانية تحديداً. وبوجه خاص، قدم المعهد دورات دراسية عن المواضيع التالية: تعميم المنظور الجنساني في الاستراتيجيات الوطنية لاستغلال الفرص التي يتيحها إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والمنظور الجنساني وتوظيف الشباب والإدماج الاجتماعي؛ ومناصرة تعميم المنظور الجنساني في أنشطة التعدين الحرفي والصغير النطاق وفي إدارة الموارد الطبيعية؛ ودعم تعميم المنظور الجنساني وإدارة السياسات الاقتصادية المراعية للاعتبارات الجنسانية في سياق جائحة كوفيد-١٩. ونظم المعهد أيضاً حلقة دراسية على شبكة الإنترنت تناولت أثر السياسات العامة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا، وحوارا سياساتيا رفيع المستوى بشأن التمويل الابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من منظور جنساني وشبابي، ناقش فيه المشاركون كيف يمكن للتمويل المبتكر أن يدعم الانتعاش المرن لأفريقيا.

واو- مركز الموارد المعرفية

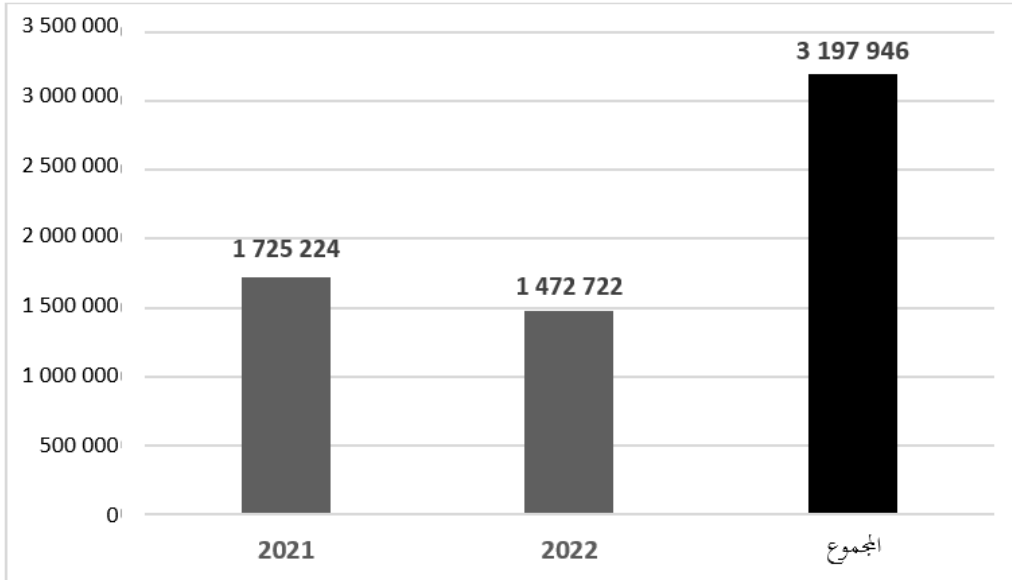
٢٢- واصل مركز الموارد المعرفية التابع للمعهد تلبية احتياجات برامج البحثية والتدريبية بتبادل المعلومات مع المتدربين، وأعضاء هيئة التدريس، والمشاركين في المؤتمرات، والباحثين، والعلماء الزائرين، والحكومات، وتزويدهم بخدمات الوثائق.

٢٣- وبسبب تفشي الجائحة وما تلاها من تدابير إغلاق شامل، أغلقت المكتبة أبوابها أمام الزوار. إلا أن تقديم الخدمات لمستعملي المكتبة، وهم في الغالب الأعم من المشاركين في الدورات والزملاء، تواصل عبر الإنترنت وعن بعد. ومن بين تلك الخدمات، زودت المكتبة المستعملين بفهارس مشروحة باللغتين الانكليزية والفرنسية.

٢٤- وواصل مركز موارد المعرفة التابع للمكتبة تصنيف الوثائق والمنشورات وفهرستها في شكل رقمي في المستودع المؤسسي. وتمت إضافة ٣٣٢ عنوانا في عام ٢٠٢٢ ليبلغ مجموع الوثائق المسجلة ٢٣٥٠٥ وثيقة، منها ٩١٦٠ وثيقة متاحة مجانا بنصها الكامل. وأجري ما مجموعه ١,٤٧٢,٧٢٢ عملية تنزيل لوثائق بنصوصها الكاملة في عام ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١,٧٢٥,٢٢٤ عملية في عام ٢٠٢١. وقد حدث الانخفاض في عدد عمليات التنزيل بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ بسبب صعوبات فنية في المنصة، وهو ما حال دون وصول المستخدمين إلى المواد عبر الإنترنت.

الشكل الثاني:

عمليات تنزيل الوثائق من المكتبة الرقمية



٢٥- ويوفر المعهد، في إطار وظيفته كمركز للفكر، منبرا للممارسين وواضعي السياسات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وخريجي المعهد وأهل الرأي لتبادل أفضل الممارسات

والدروس المستفادة من خلال أنشطته في شبكات الممارسين^(٢). ويسعى المعهد أيضا إلى الحرص على أن يطبق المستفيدون المعارف والمهارات المكتسبة من خلال أنشطته في مجال بناء القدرات والبحث للتأثير على صياغة السياسات وتنفيذها على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

٢٦- وتحقيقا لهذه الغاية، نظم المعهد فعالية لشبكة الممارسين استمرت ثلاثة أسابيع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ تناولت تأثير السياسات العامة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا. وكان الهدف الرئيسي من هذه الفعالية إتاحة الفرصة للمشاركين للتفكير في المناقشات التي عقدت في ٨ آذار/مارس ٢٠٢٢ مع خريجي المعهد بشأن أثر تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات العامة، وتيسير إجراء مناقشة متعمقة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ثالثا- الشؤون المالية، وتنمية الموارد البشرية، والشراكات

ألف - الشؤون المالية

٢٧- يركز هذا الفرع بصفة رئيسية على تعبئة الموارد وما يرتبط بها من استراتيجيات يستخدمها فريق قيادة المعهد.

٢٨- تُمول أنشطة المعهد من أربعة مصادر رئيسية هي:

(أ) مساهمات تقدمها الدول الأعضاء الأفريقية عن طريق التسديد السنوي لاشتراكاتها المالية المقررة على أساس جدول محدد سلفا، أجازته واعتمده مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛

(ب) منحة منتظمة مقدمة من الأمم المتحدة، وهي عبارة عن إعانة سنوية ثابتة بقيمة ١,٤ مليون دولار أجازتها الجمعية العامة. وتشكل هذه المنحة الأساس للميزانية البرنامجية السنوية المعتمدة؛

(ج) موارد من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم برامج وأنشطة تدريبية محددة؛

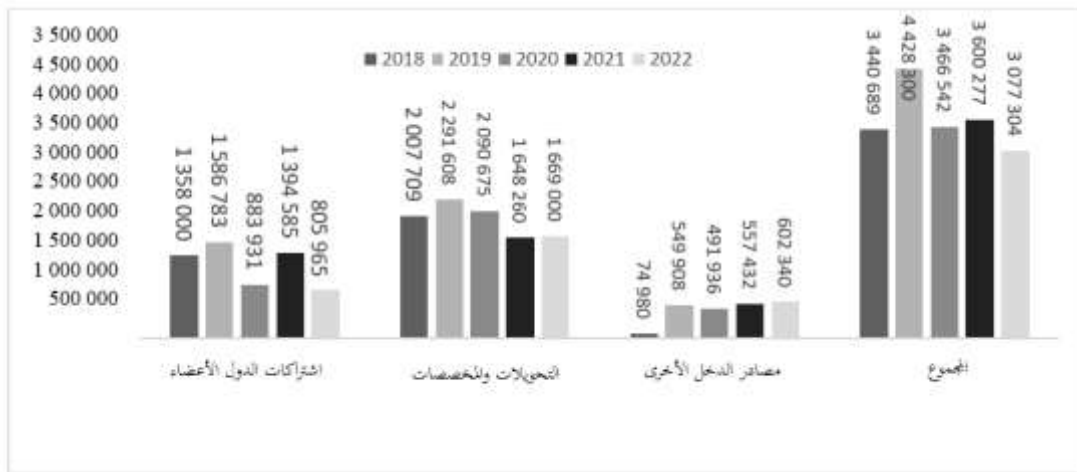
(د) تمويل من مصادر خارجة عن الميزانية، مثل مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية، ومؤسسات القطاع الخاص والشركاء الإنمائيين الآخرين؛

(٢) أهل الرأي هم خبراء متخصصون يضطلعون بدور أساسي في أداء المهام و/أو تقديم المعلومات.

٢٩- ويبين الشكل الثالث المبلغ الإجمالي للدخل المحصّل بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢، مقسماً إلى ثلاث فئات. تشمل فئة "اشتراكات الدول الأعضاء" الاشتراكات المقررة المحصلة خلال السنة المعنية. وتشمل فئة "التحويلات والمخصصات" منحة الأمم المتحدة، والدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خارج الميزانية، والتمويل المقدم من المانحين الآخرين. أما فئة "الإيرادات الأخرى" فتشمل الموارد المعبأة عن طريق الشركاء الخارجيين.

الشكل الثالث:

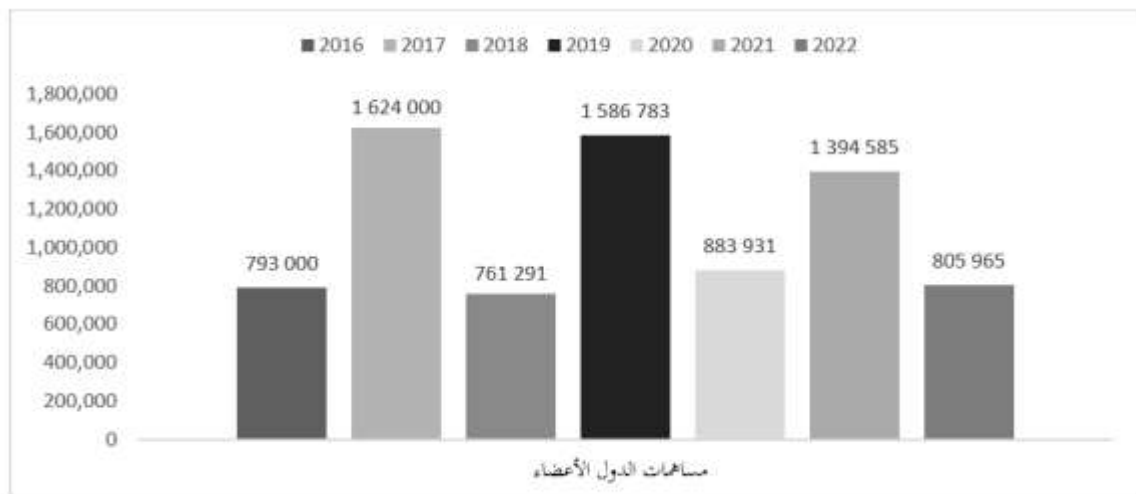
فئات الإيرادات، ٢٠١٨-٢٠٢٢ (بدولارات الولايات المتحدة)



ملاحظة: يبلغ متوسط الميزانية السنوية للمعهد ٣,٦ مليون دولار.

الشكل الرابع:

مساهمات الدول الأعضاء، ٢٠١٦-٢٠٢٢ (بدولارات الولايات المتحدة)



٣٠- ويبلغ متوسط المبلغ الذي تم تحصيله من الدول الأعضاء في السنوات الخمس الماضية ١,١ مليون دولار، بينما تبلغ الاشتراكات المقررة السنوية حالياً ١,٣٥٨ مليون دولار. ويبدو أن هناك اتجاهات حيث تتمكن الدول الأعضاء من بلوغ هدفها في دفع الاشتراكات في سنة ما وتتخلف بصورة كبيرة في تحقيق ذلك في السنة التي تليها. ونتيجة لهذا النمط المتغير تصعب مهمة التخطيط والميزنة بسبب تباين مستوى الإيرادات المتأتية من الدول الأعضاء.

٣١- ويُعرب المعهد عن امتنانه للدول الأعضاء التي تسعى جاهدة لتسوية متأخراتها غير المسددة وللدول التي لم تتوقف عن تسديد مدفوعاتها بانتظام. ويبين الجدول ١ المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

٣٢- وكما هو مبين في الجدول ٢، لا يزال لدى المعهد رصيد كبير من المتأخرات التي يتعين تحصيلها. وقد بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة ١٨,٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الأمر الذي يشكل عبئاً ثقيلاً على قدرة المعهد على تنفيذ ولايته.

٣٣- وسيستمر المعهد في التواصل مع الدول الأعضاء فيما يتعلق باشتراكاتها، وهو يقوم حالياً بمناقشة الموضوع مع السلطات المختصة في البلدان التي لديها متأخرات كبيرة غير مسددة.

الجدول ١:

المساهمات المقدمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير حسب البلد، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢
(بدولارات الولايات المتحدة)

الرقم	البلد	الاشتراك السنوي المقرر	الاشتراك السنوي المسدد في عام ٢٠٢٢	المتأخرات المسددة	مجموع المبلغ المسدد في عام ٢٠٢٢
١	غامبيا	١٠ ٠٠٠	٠	١٠٣ ٤٥٤	١٠٣ ٤٥٤
٢	ليسوتو	١٥ ٠٠٠	٠	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
٣	ليبيا	٨٠ ٠٠٠	٠	٧٦ ٦٠٤	٧٦ ٦٠٤
٤	مدغشقر	٢٠ ٠٠٠	٠	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
٥	مالي	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
٦	المغرب	٣٢ ٠٠٠	٠	٦٨ ٥٢١	٦٨ ٥٢١
٧	جنوب أفريقيا	٨٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	٠	٨٠ ٠٠٠
٨	السودان	٣٢ ٠٠٠	٠	١٦٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠
٩	تونس	٢٤ ٠٠٠	٠	١٣ ٩١٤	١٣ ٩١٤
١٠	زامبيا	٣٢ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	١٩١ ٤٧٠	٢٢٣ ٤٧٠
	المجموع	٣٤٠ ٠٠٠	١٢٧ ٠٠٠	٦٧٨ ٩٦٤	٨٠٥ ٩٦٥

الجدول ٢:

إجمالي المساهمات المقدمة للمعهد منذ إنشائه حسب البلد والأرصدة المستحقة حتى ٣١

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢

(بدولارات الولايات المتحدة)

الرقم	البلد	الاشتراك السنوي المقرر حاليا	مجموع الاشتراك السنوي المقرر	مجموع المبلغ المسدد في عام ٢٠٢١	الرصيد المستحق
١	الجزائر	٨٠ ٠٠٠	٢ ٦٤٠ ٠٠٠	٠	٢ ٦٤٠ ٠٠٠
٢	أنغولا	٣٢ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٠٠٠	٩٩٢ ٠٠٠	٦٤ ٠٠٠
٣	بنين	١٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠	٤٨٠ ٢٩١	١٤ ٧٠٩
٤	بوتسوانا	٢٤ ٠٠٠	٧٩٢ ٠٠٠	٠	٧٩٢ ٠٠٠
٥	بوركينافاسو	١٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠	٤٦٥ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
٦	بوروندي	١٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	٤٣٥ ٠٠٠
٧	الكاميرون	٢٤ ٠٠٠	٧٩٢ ٠٠٠	٦٤٩ ٣٢١	١٤٢ ٦٧٩
٨	كابو فيردي	١٠ ٠٠٠	٣٣٠ ٠٠٠	٠	٣٣٠ ٠٠٠
٩	جمهورية أفريقيا الوسطى	١٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠	١٦ ٧٦١	٤٧٨ ٢٣٩
١٠	تشاد	١٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠	٨٨ ٨٥١	٤٠٦ ١٤٩
١١	جزر القمر	١٠ ٠٠٠	٣٣٠ ٠٠٠	٠	٣٣٠ ٠٠٠
١٢	الكونغو	١٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠	٤٥٥ ٨٦٩	٣٩ ١٣١
١٣	كوت ديفوار	٣٢ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٠٠٠	٩٩٥ ٦١٨	٦٠ ٣٨٢
١٤	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣٢ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٠٠٠	٠	١ ٠٥٦ ٠٠٠
١٥	جيبوتي	١٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠	٠	٤٩٥ ٠٠٠
١٦	مصر	٨٠ ٠٠٠	٢ ٦٤٠ ٠٠٠	٢ ٤٨٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠
١٧	إريتريا	١٥ ٠٠٠	٤٢٠ ٠٠٠	٠	٤٢٠ ٠٠٠
١٨	إسواتيني	٢٠ ٠٠٠	٦٦٠ ٠٠٠	٥٦٨ ٧٧٠	٩١ ٢٣٠
١٩	إثيوبيا	٣٢ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٠٠٠	٤٠ ٥٨٠	١ ٠١٥ ٤٢٠
٢٠	غينيا الاستوائية	١٠ ٠٠٠	٣٣٠ ٠٠٠	٢٦٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠
٢١	غابون	٢٠ ٠٠٠	٦٦٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٦٢٠ ٠٠٠
٢٢	غامبيا	١٠ ٠٠٠	٣٣٠ ٠٠٠	٣٠٧ ٥٣٥	٢٢ ٤٦٥
٢٣	غانا	٣٢ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٠٠٠	٩٥٤ ٥٩٩	١٠١ ٤٠١
٢٤	غينيا	٢٠ ٠٠٠	٦٦٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠
٢٥	غينيا - بيساو	١٠ ٠٠٠	٣٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠
٢٦	كينيا	٣٢ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٠٠٠	٩٩٦ ٢٧٨	٥٩ ٧٢٢
٢٧	ليسوتو	١٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠	٤٦٥ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
٢٨	ليبيريا	١٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٤٦٥ ٠٠٠
٢٩	ليبيا	٨٠ ٠٠٠	٢ ٦٤٠ ٠٠٠	١ ٠٦٥ ٣٣٨	١ ٥٧٤ ٦٦٢
٣٠	مدغشقر	٢٠ ٠٠٠	٦٦٠ ٠٠٠	٥٨٧ ٠٤٠	٧٢ ٩٦٠
٣١	ملاوي	١٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠	٤٠٥ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠
٣٢	مالي	١٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠	٠
٣٣	موريتانيا	١٠ ٠٠٠	٣٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠
٣٤	موريشيوس	١٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠	٠	٤٩٥ ٠٠٠
٣٥	المغرب	٣٢ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٠٠٠	٩٩٣ ٢٢٤	٦٢ ٧٧٦
٣٦	موزامبيق	٣٢ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٠٠٠	٣٤٠ ٩٤٣	٧١٥ ٠٥٧

٤٨ ٠٠٠	٦٩٦ ٠٠٠	٧٤٤ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠	ناميبيا	٣٧
٤٧٠ ١٢٥	٢٤ ٨٧٥	٤٩٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	النيجر	٣٨
٣٤٩ ٦٦٩	٢ ٢٩٠ ٣٣١	٢ ٦٤٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	نيجيريا	٣٩
٣١٥ ٠٠٠	١٨٠ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	رواندا	٤٠
٣٢٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٣٣٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	سان تومي وبرينسيبي	٤١
٧٢ ٥٢٠	٧١٩ ٤٨٠	٧٩٢ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠	السنگال	٤٢
٣٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	٣٣٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	سيشيل	٤٣
١٩ ٩٤٥	٦٤٠ ٠٥٥	٦٦٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	سيراليون	٤٤
٣٣٠ ٠٠٠	.	٣٣٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	الصومال	٤٥
١ ٣٦٠ ٠٠٠	٨٨٠ ٠٠٠	٢ ٢٤٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	جنوب أفريقيا	٤٦
٣٢ ٠٠٠	١ ٠٢٤ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	السودان	٤٧
٢٩ ٤٦٢	٤٦٥ ٥٣٨	٤٩٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	توغو	٤٨
٣٨١ ٥٢٩	٤١٠ ٤٧١	٧٩٢ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠	تونس	٤٩
٩٩ ٠٢٩	٦٩٢ ٩٧١	٧٩٢ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠	أوغندا	٥٠
٩٦ ٠٠٠	٦٩٦ ٠٠٠	٧٩٢ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠	جمهورية تنزانيا المتحدة	٥١
.	١ ٠٥٦ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	زامبيا	٥٢
٤٠ ٠٠٠	١ ٢٨٠ ٠٠٠	١ ٣٢٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	زمبابوي	٥٣
١٨ ٤٧٢ ٢٦١	٢٥ ٨١٨ ٧٣٩	٤٤ ٢٩١ ٠٠٠	١ ٣٥٨ ٠٠٠	المجموع	

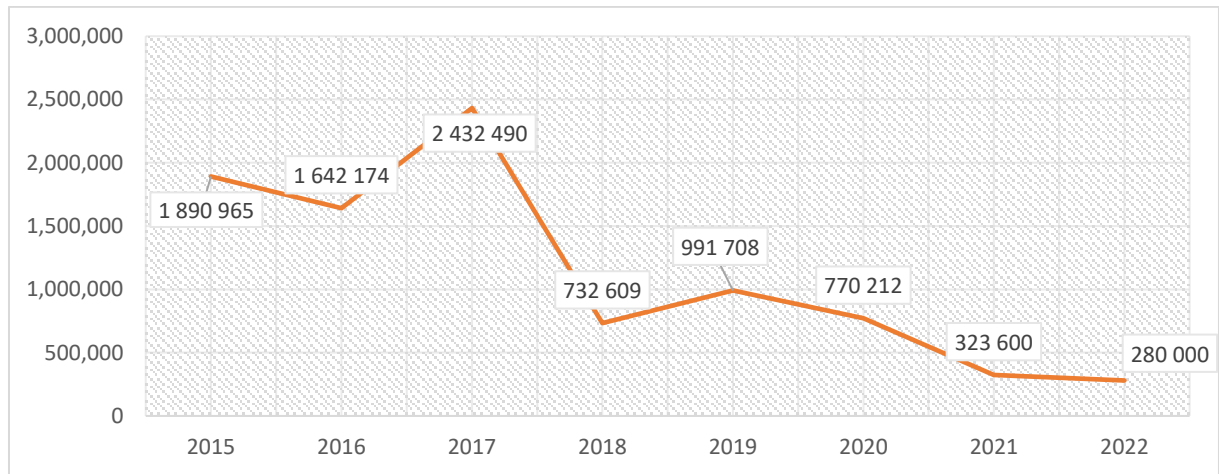
٣٤- وكما هو موضح في الشكل الخامس، انخفض الدعم المالي المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باطراد على مدى السنوات الخمس الماضية: فقد تلقى المعهد حوالي ٣٢٤ ألف دولار من اللجنة في عام ٢٠٢١، ولكنه لم يتلق سوى ٢٨٠ ألف دولار في عام ٢٠٢٢. ويقدم دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الخارج عن الميزانية من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني أساسا.

الشكل الخامس:

مساهمات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠١٥

٢٠١٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

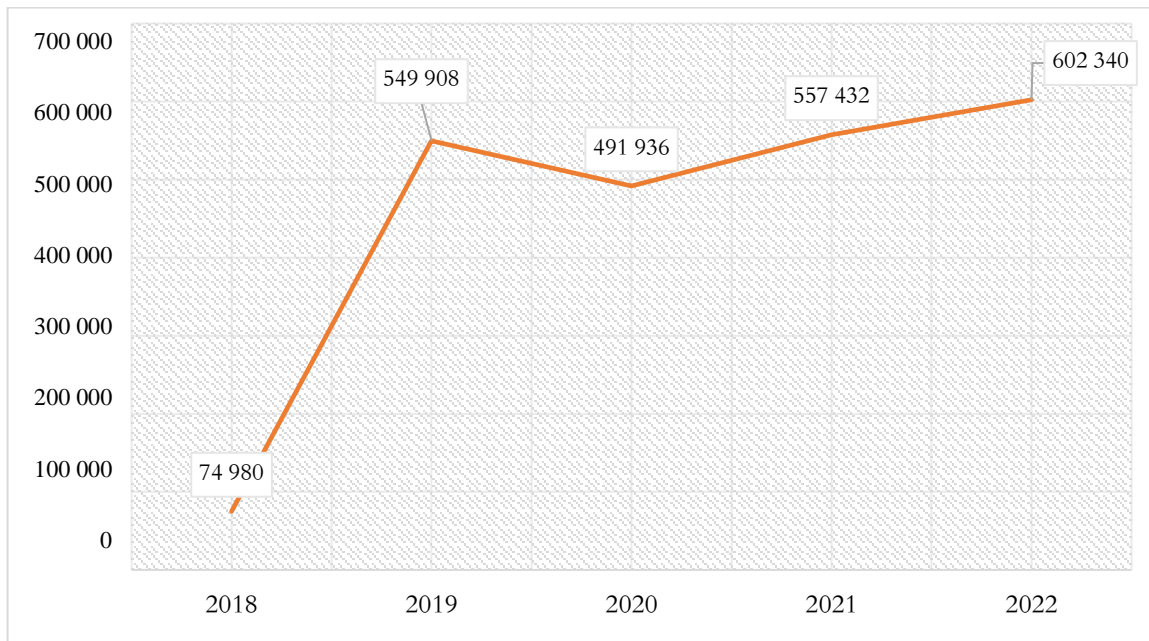


٣٥- وبإدماج المعهد في نظام أوموجا، أصبحت الموارد التي توفرها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم برامج وأنشطة تدريبية محددة تصرف مباشرة في إطار رمز بند الميزانية ذي الصلة. ونتيجة لذلك، خفضت الموارد المالية المسجلة على أنها وردت من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لأغراض المحاسبة.

٣٦- وسيواصل المعهد العمل مع قيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الحاجة إلى زيادة دعم الميزانية لضمان إمكانية التنبؤ بتدفق أموال المعهد، وتخطيط البرامج وتقديم الخدمات.

الشكل السادس:

تعبئة الموارد المالية من خلال الشركاء الخارجيين، ٢٠٢٢-٢٠١٨ (بدولارات الولايات المتحدة)



٣٧- وفي إطار خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٣-٢٠١٩، واصل المعهد حملته الرامية إلى توسيع مصادر تمويله وذلك بإطلاق المزيد من المبادرات المحددة الهدف لتعبئة الموارد الخارجية، وصولاً إلى التمويل الكامل وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمعهد.

٣٨- ورغم استمرار بيئة التمويل الصارمة للمانحين، تلقى المعهد منحة قدرها ٤٣٢ ٥٥٧ دولار من حكومة إيطاليا في عام ٢٠٢١، وقد تم تجديدها لاحقاً في عام ٢٠٢٢. وستزود المنحان أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبلدان المشاركة بتدريب متخصص رفيع المستوى يتعلق بالمسائل الضريبية والجمركية والتجارية والتشريعية، بهدف دعم الشركات المحلية، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في تحسين علاقاتها التجارية الدولية، وخاصة مع الاتحاد الأوروبي وإيطاليا.

٣٩- ووقع المعهد أيضاً اتفاقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتصميم وتطوير وبدء تنفيذ برنامج تدريبي مُحدَّث ومصمم خصيصاً بشأن إدارة السياسات الاقتصادية المراعية للمنظور

الجنساني للدول الأفريقية الأعضاء وأربع جماعات اقتصادية إقليمية، وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويهدف البرنامج التدريبي إلى بناء قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والدول الأعضاء فيها على اعتماد وتنفيذ مبادرات إدارة السياسات الجنسانية والاقتصادية، وبالتالي تسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ من خلال جعل السياسات الاقتصادية واستراتيجيات الحد من الفقر تحقق نتائج منصفة للنساء والرجال والفتيات والفتيان.

باء- تنمية الموارد البشرية

- ٤٠- وظيفة رئيس شعبة البحث والتدريب (رتبة ف-٥) ، وهي واحدة من المناصب الرئيسية في المعهد، شاغرة ولكن من المتوقع شغلها في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٣.
- ٤١- وتم تعيين أحد متطوعي الأمم المتحدة وباحث مشارك في آذار/مارس ٢٠٢٢ للمساعدة في تعزيز قدرة المعهد في مجال البحث وتطوير السياسات. وتتولى حكومة جمهورية كوريا تمويل هذه الوظيفة بسخاء.
- ٤٢- وتماشيا مع الجهود المتواصلة لتعزيز مكانة المعهد بوصفه الذراع التدريبي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وزيادة التعاون مع الشعب الأخرى، نُظمت دورتان تدريبيتان مع قسم إدارة الموارد البشرية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا.
- ٤٣- وعززت الدورة التدريبية عن تحليل البيانات، التي عُقدت عبر الإنترنت على مدى أسبوعين، قدرات ٤٦ موظفا من موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بمن فيهم ٢ من موظفي المعهد على استخدام البيانات بفعالية في عملهم. وقد صُممت الدورة للموظفين العاملين في مجال البحوث والتحليلات والإبلاغ عن البيانات، فضلا عن أولئك الذين يرغبون في تعزيز قدرتهم على الوصول إلى البيانات واستخدامها وتفسيرها ونقلها.
- ٤٤- ومكّنت الدورة التدريبية عن القيادة والابتكار في مجال تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، التي عقدت على مدى أسبوع واحد، من تعميق فهم ٢٠ موظفا من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بمن فيهم موظفان من المعهد، لعمليات الاستعراض الوطني الطوعي والاستعراض المحلي الطوعي وعززت قدرتهم على دعم الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية لتنفيذ الخطتين. وتناولت الدورة أيضا السبل التي تتيح للابتكار في مجال العلوم والتكنولوجيا أن يكون داعما للتنفيذ.
- ٤٥- وعززت الدورتان قدرات ٦٦ من موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بمن فيهم ٤ من موظفي المعهد. وعلى سبيل المقارنة، كان العدد ٦٢ موظفا في عام ٢٠٢١.

جيم-الشراكات

٤٦- وواصل المعهد توطيد وتعزيز شراكاته مع مختلف شُعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤسسات التخطيط، وإدارات الوزارات التنفيذية، والمنظمات الدولية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والجامعات، ومراكز البحوث. وواصل المعهد، من خلال أنشطته، تعزيز بناء القدرات ودعم التحليل والنقاش البنائين فيما يتعلق بالسياسات الإنمائية للدول الأعضاء.

٤٧- وأبرز ما يلاحظ بالنسبة لعام ٢٠٢٢ هو أن الأنشطة جرت مع الشركاء التاليين: مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأربع مجموعات اقتصادية إقليمية (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)، والجامعات المشاركة في شبكة الاقتصاديين الشباب التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك جامعة جوهانسبرغ وجامعة بورتسموث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومبادرة المجتمع المنفتح لغرب أفريقيا، ومؤسسة أفريقيا ٢١، ومؤسسة تضامن المزارعين وإنمأؤهم.

الجدول ٣:

فئات الشركاء

نوع الشركاء	عدد الشركاء
كيانات الأمم المتحدة	٤
الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية	٤
المنظمات الدولية	٤
الدوائر الأكاديمية ومعاهد البحوث	٨٩
المجموع	١٠١

٤٨- وأسفرت الشراكات المذكورة أعلاه عن تصميم وتنفيذ برامج تدريبية وبحثية تركز على ما يلي:

(أ) تمكين الشباب والنساء لدعم تعافي البلدان وتحولها الهيكلي:

١' التمويل الابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التعافي القادر على الصمود في أفريقيا: منظور الجنسانية والشباب (تحالف الشباب من أجل القيادة والتنمية في أفريقيا)؛

٢' إدارة السياسات الاقتصادية المراعية للاعتبارات الجنسانية في سياق التعافي بعد كوفيد-١٩ (الجماعات الاقتصادية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

٣' التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين (اليونسكو)؛

(ب) تغير المناخ: فرص الاقتصاد الأزرق وتآكل السواحل والهجرة والوصول إلى

المياه:

١' مجموعة أدوات تقييم الاقتصاد الأزرق (اليونسكو وجامعة بورتسموث)؛

٢' مرفق الاستثمار الأفريقي للتكيف مع تغير المناخ (البنك الدولي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، بدعم تمويلي أولي من صندوق التنمية لبلدان الشمال الأوروبي)؛

٣' حلقة عمل داكار لعام ٢٠٢٢ عن التحديات في مجال المياه؛

(ج) منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والآليات الجديدة لتمويل انتعاش أفريقيا (أفريقيا ٢١):

١' دور البرلمانين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني؛

٢' نحو منطقة تجارة حرة قارية أفريقية فعالة (الحكومة الإيطالية ومؤسسة تضامن المزارعين وإنماؤهم)؛

٣' تمويل التنمية الأفريقية من خلال آليات مستدامة ومبتكرة (المنظمة الدولية للهجرة وكلية اقتصاد المعرفة والإدارة للأعمال التجارية)؛

٤' اجتماع فريق الخبراء المعني بالديون والضرائب وتمويل التنمية: الاستجابات الفورية لحالات الطوارئ العالمية، الذي عرضت فيه النتائج الأولية لثمانى دراسات حالات إفرادية قطرية (مبادرة المجتمع المنفتح لغرب أفريقيا).

رابعاً- آفاق عام ٢٠٢٣

٤٩- كما ذكر سالفاً، فإن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتغير المناخ والنزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا قوضت التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأفريقية بدرجة كبيرة. وقد ساعدت تلك الصدمات على إبراز الحاجة الملحة إلى التصدي للمخاطر على صعيد التخطيط الإنمائي. ويلتزم المعهد، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بتعزيز عملية تصميم وتنفيذ برامج التدريب والبحث في مجالات إدارة المخاطر وتعميم مراعاة المخاطر في عمليات التخطيط الإنمائي. ويهدف المعهد من خلال أنشطته إلى تعزيز المعارف والمهارات العملية لأصحاب المصلحة ذوي الصلة في مجال تحليل المخاطر، واستكشاف حوافر وعقبات تعميم المنظور

الجنساني، وتقييم التحديات المجتمعية والجيوسياسية والبيئية والتكنولوجية، وضمان معالجة المخاطر بفعالية في أطر التخطيط الإنمائي.

٥٠ - ولضمان إمكانية التنبؤ بتدفق الأموال إلى المعهد بما يمكنه من الاستجابة بفعالية لطلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء، سيدعو المعهد إلى زيادة منحة الأمم المتحدة، وفي سبيل دعم توصية لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في عام ٢٠٢٢ (E/ECA/CM/54/4/Rev.1) سيعقد مشاورات منتظمة مع البعثات الدائمة للدول الأعضاء لزيادة الوعي بأنشطة المعهد وأي آثار مالية ناتجة عن ذلك.

٥١ - وعلاوة على ذلك، سيواصل المعهد مبادراته المتعلقة بتعميم المنظور الجنساني، ويقدم دورات تركز على الشباب، ويسعى جاهداً إلى زيادة عدد النساء المشاركات في دوراته التدريبية والمستفيدات من خدماته الاستشارية التقنية.